المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تطور الموقف الامريكي من قضية القدس
اسم الكاتب: د. ياسين محمد حمد، م.م. علاء جبار احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1939
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تطور الموقف الامريكي من قضية القدس

الدكتور
ياسين محمد حمد(*)

المدرس المساعد
علاء جبار احمد(**)

المقدمة

تحتل القدس مكانة خاصة ومتميزة لدى جميع من يهتم بالقضية الفلسطينية سواء أكانوا متابعين او أطراف بالقضية. نظرا لما تتمتع به هذه المدينة من مكانة تاريخية ودينية مقدسة لدى جميع الديانات السماوية.

ولعل تأجيل وترحيل المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون لقضية القدس الى مفاوضات الوضع النهائي الى جانب العديد من القضايا المهمة الأخرى كالاستيطان واللاجئين والحدود والمياه دليل على ما ذهبنا اليه.

فالقدس إحدى اهم القضايا الشائكة والصعبة بالنسبة الى طرفي الصراع (العربي–الاسرائيلي) ولعل الاستيلاء على الجزء الغربي من المدينة عام ١٩٤٨ وهو عام إعلان دولة إسرائيل وما تبعها من احتلال الجزء الشرقي منها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ زاد من تعقيد القضية وجعل من أطراف الصراع تصر على مواقفها في حقيتها بالمدينة والأمر الذي جعل منها واحدة من اهم القضايا المطروحة في اغلب المحافل الدولية بعد ان سبق وان كانت قد دولت بموجب قرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

اما اليوم فأننا نرى ان تأثير القوى الفاعلة على الساحة الدولية لها الأثر البالغ في توجيه وحسم موضوع القضية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص وتعد الولايات المتحدة الأميركية إحدى اهم هذه القوى في ظل النظام الدولي الجديد لذا رأينا ان بين الموقف الأمريكي من قضية القدس كونه الموقف المعول عليه في رسم مستقبل المدينة.

ثم تقسم هذه الدراسة الى ثلاث مباحث وفق الحقب الزمنية المتتالية فجاء المبحث الأول للمدة المحصورة ما بين ١٩٤٧–١٩٦٧ وهي المرحلة التي شهدت بناء دولة إسرائيل أما المبحث الثاني فقد تطرق لاهم الاحداث والشواهد التي حدثت للمدينة المقدسة ما بين عامي ١٩٦٧–١٩٩١وجاء المبحث الثالث يبين الوقف الأميركي من

(*) دكتور في مركز الدراسات الفلسطينية/ جامعة بغداد
(**) مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

القدس مع انطلاق عملية التسوية السلمية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفي المدة المحصورة ما بين ١٩٩٢- ٢٠٠٣.

المبحث الأول ١٩٤٧-١٩٦٧

من الصعب فصل الموقف الأمريكي من القدس عن موقفها من القضية الفلسطينية بصورة عامة فالموقف الأمريكي الرسمي بدأ مع استصدار الأمم المتحدة للقرار المرقم ١٨١ الذي قضى بموجبه بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية وجعل مدينة القدس كيانا منفصلا خاضعا لنظام دولي خاص اذ تم بموجبه تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق[1]:

أ- دولة عربية

١.مساحتها (٥٨٩ر١٢) مليون دونم أي ما يساوي ٤٣% من مساحة فلسطين التاريخية.

٢.وتضم الجليل الغربي (عكا والناصرة) والسامرة (نابلس وجنين وطولكرم) قطاع الضفة عدا مدينة القدس الدولية فقطاع بيت لحم (عدا جبلية بيت لحم) فقطاع الجليل (عدا الجزء المحاذي للبحر الميت). مدينة يافا، معظم قطاع (اللدن والرملة) السهل الساحلي من جنوب فلسطين (المجدل-غزة-خان يونس) الجزء الشمالي الغربي من قطاع بئر السبع.

ب- الدولة اليهودية

١.مساحتها (١٥٢٦٠) مليون دونم ما يساوي ٥ر٥٦% من مساحة فلسطين.

٢.وتضم الجليل الشرقي (صفد-طبرية-بيسان) حيفا وقراها، تل أبيب والمستعمرات اليهودية الواقعة في السهل الساحلي. قطاع يافا (عدا مدينة يافا) الجزء المحاذي للبحر الميت في قطاع الخليل جزء كبير من القرى الشرقية في القطاع الغربي-قطاع بئر السبع (عدا منطقة عوجا الحفير) حتى العقبة.

ج. القدس الدولية

١. مساحتها (٥٠٤ر١٧٥) دونم. ما يساوي ٥% من مساحة فلسطين.

٢. وهي من الشرق (أبو دبس) ومن الغرب (عين كارم) ومن الشمال (شعفاط) ومن الجنوب بيت لحم.

وبناء على القرار أعلاه الذي ايدته الولايات المتحدة ودعمته الدول الغربية ونتيجة لتنسيق سبق بالمواقف تم الإعلان عن قيام الدولة العبرية في آيار ١٩٤٨ شطر مدينة القدس الى شطرين الأول احتل من قبل العصابات الصهيونية وهو الجزء الغربي اما الجزء الشرقي فقد اصبح تحت السيادة الأردنية حتى حزيران ١٩٦٧

---

[1] رامي الفرا.الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية . مجلة صامد الاقتصادي. العدد ١٢٨ نابلس ٢٠٠٢ ،ص ٢٢٨-٢٢٩.

سيطرت إسرائيل على باقي الأراضي الفلسطينية أراضي عربية أخرى كالجولان وصحراء سيناء المصرية[٢]. لقد ركزت إسرائيل على الهجرة ليتمكن اليهود من تغيير ديمغرافية الأراضي والمناطق التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب ١٩٦٧.

وكانت القدس إحدى هذه المناطق. وقد آخذت هذه الهجرة عدة مبررات اما دينية او ثقافية و غيرها من الأسباب وكانوا يشبهون حركة الاستيطان اليهودي هذا بالاستيطان الآخر الاستعماري الذي قامت به فرنسا في الجزائر فبالرغم من تشابه الادعاءات في تبرير الاستيطان وهو إدخال الحضارة وتطوير سكان أشبه بالمتوحشين الجهلة[٣].

الا ان الواقع يشير عكس ذلك وهذا ما يؤكد لنا ا المستعمر يركز على النتائج وان كانت الأساليب مختلفة والتبريرات عديدة والحركة الصهيونية إحدى أهم هذه الحركات الاستعمارية التي مارست ابشع الأساليب في التعامل مع سكان فلسطين العرب الأصليين.

فبعد إعلان قيام دولة إسرائيل وظهورها إلى حيز الوجود طرحت العديد من المشروعات خلال حقبة (١٩٤٧-١٩٦٧) لتكوين دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكنها اصطدمت بفقرتين . أولهما الرفض العربي وثانيهما اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتصور الأخيرة بان دولة فلسطينية تشكل خطرا على وجود إسرائيل وما أن وقعت هزيمة ١٩٦٧ واحتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة حتى اصبحا جزءا من محاولات التسوية الشاملة بدءا من قرار ٢٤٢ الذي لم يقر الا بحقوق اللاجئين ، دون ذكر الأرض أو الدولة[٤].

أما الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت إحدى الدول التي ساندت قرار التقسيم والذي بموجبه وضع القدس تحت نظام دولي خاص. وحدد إقليم كلا الدولتين بالرغم من ان حدود كل منهما لم ترسم عمليا حسب نص القرار ذاته وثبت القرار كذلك عنصر الإقليم. وهو العنصر لاول عناصر الدولة ثم السكان، فقد وجدوا على إقليم كل من الدولتين، إما العنصر الثالث (السلطة) فنص القرار على ان تتألف لجنة

---

[٢] أسامة حلبي. الوضع القانوني لمدينة القدس ، مؤسس الدراسات الفلسطينية . بيروت. ط٢ ١٩٩٥.ص٨.

[٣] حسان عدوان. الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، مجلة صامد الاقتصادي . كانون الاول . ١٩٩٥. ص٣٨

[٤] مجلة السياسة الدولية . العدد ١٥٠. ٢٠٠٢ ص٣١١.

خماسية تنتخب الجمعية العامة أعضاؤها بإنشاء مجلس حكومة مؤقت في كلا الدولتين مع مشاورة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى القائمة فيها[٥].

وبموجب قرار التقسيم منحت ((الاونروا)) في نصوص القرار الفلسطينيون حقوقا وطنية فخولهم تأسيس ((الدولة العربية)) أما في قرارات لاحقة ، فان الأمم المتحدة أكدت على الدور الواقعي للفلسطينيين بصفتهم إفرادا من اللاجئين، وضحايا حرب، واستهدفت إعمال الأمم المتحدة في تلك الحقبة تطبيق حق الفلسطينيين الفردي في العودة، وتأمين حقوقهم الإنسانية[٦].

ولم تعترف الولايات المتحدة بالفلسطينيين، كمجموعة وطنية، الا في أواخر الستينات حينما اتفقت السياسة العامة للأمم المتحدة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بان الفلسطينيين مجموعة من اللاجئين يستحقون حقوقا إنسانية أساسية معينة لكنهم ليسو جماعة قومية لهم الحق في السيطرة على مصيرهم السياسي واقامة دولتهم.

وجاء قرار الجمعية العامة ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ليغفل كذلك ((الدولة العربية)) التي نص عليها قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة. فقد غيب هذا القرار فكرة الدولة وابراز مشكلة اللاجئين مع وجوب السماح لهم العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم في اقرب وقت ممكن او تعويضهم ان لم يرغبوا في العودة إلى ديارهم.

والواقع ان هذا القرار قد حول المشكلة الفلسطينية إلى حقوق إفراد لا جماعة وبذلك فقدت الدولة الفلسطينية العنصر الثالث من عناصر السيادة للدولة وتجاهل ضمنيا هذه السياسة والحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية وأفسح القرار المجال لترويج فكر إعادة توطين اللاجئين في غير وطنهم . فيما أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، على إحالة المشاكل الفلسطينية من قضية ارض الى قضية اللاجئين أفراد ،ولم يشير إلى حقهم في إقامة دولتهم كما لم ترد التسوية العادلة في القرار في إطار تكوين دولة فلسطينية ، او في إطار عودة اللاجئين إلى وطنهم.

ومن ثم جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢١٠ بعد أن بدأت المقاومة الفلسطينية واتخذت بعدا عالميا بعد بعدها العربي، لتفرض نفسها بقوة كما قررت الجمعية دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني إلى المشاركة

---

[٥] Thomas Malison" The United Nation and The National Rights of The People of The Palestine. affirmation and Wilmette. Press. 1980.p23.

[٦] معتز سلامة. السياسة الخارجية الأمريكية والازمة بين الرئاسة والكونغرس. السياسة الدولية القاهرة عدد ١٢٤ نيسان. ١٩٩٦.ص١٨٩.

في مناقشة القضية الفلسطينية واخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها منع منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة بصفتها مراقب في مجلس الأمن وبهذا تكون أول صوت للشعب الفلسطيني في المنظمة الدولية.

ويمكن القول ان الإدارات الأمريكية المتتابعة كانت تنظر إلى القضية الفلسطينية بصورة عامة وقضية القدس بصورة خاصة من زاوية المصالح الأمريكية وهذا ما يمكن فهم سلوك الرؤساء إزاء القضية الفلسطينية والقرارات المشارة.

فالمشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يأتي وفق هذا السياق اذ جاء بعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار في حرب حزيران ١٩٦٧. واستيلاء إسرائيل على الأراضي العربية. اذ تضمن المشروع خمس نقاط للسلام طالب فيها باحترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة " تماشيا مع ذلك فان ما تحتاج أليه الدول المعنية بالصراع. هو حدود معترف بها. بدلا من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية الثلاثة في الأمكنة المقدسة في القدس[٧].

أن أهم مميزات المشروع هو ان الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧. فالمكاسب الإقليمية من جراء الحرب لايمكن التخلي عنها. بأي حال وهذا ما يتوافق مع السياسة التوسعية لدولة إسرائيل.

وبالتأكيد ان عام ١٩٦٧ وما بعده قد شهد تحولا في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية فاصبح من موقف محايد نسبيا الى موقف منحاز كليا الى إسرائيل وهذا ما يمكن تلمسه من خلال المواقف العديدة للولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لاي قرار يمكن ان يصدر من قبل الجمعية العامة او مجلس الأمن يمكن ان يدين او يكون ضد إسرائيل حتى إذا تطلب الأمر استخدام حق النقض الفيتو. وهذا من وجهة نظرنا يعزى لسببين الأول قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية والضغط على صناع القرار باتجاه دعم إسرائيل والثاني يعود الى قناعة الولايات المتحدة بأهمية الاعتماد على إسرائيل كحليف في المنطقة بعد التفوق الذي أحرزته على العرب خلال حرب حزيران ١٩٦٧.

وتبعا لذلك نشطت السياسة الأمريكية في أروقة الأمم المتحدة لمنع صدور الكثير من القرارات وكان سلوك الولايات هنا نابعا من مواقفها السياسية من مسالة القدس. ولهذا امتنعت عن التصويت عن القرارين ٢٢٥٣، ٢٢٥٤ الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤و١٤/٧/١٩٦٧ والذين طالبا إسرائيل بالتوقف عن أجراء إي تغيير في وضع اقدس وإلغاء جميع ما قامت به من

---

[٧] منير الهور. طارق موسى. مشاريع التسوية للقضية ١٩٤٧-١٩٥٨. الأردن . عمان. دار الجليل ط٢. ١٩٨٦. ص٥١.

إجراءات وللتخفيف من شدة النقد الموجه الى الولايات المتحدة أدلى ممثل في الأمم المتحدة آرثر جولدبيرج يوم ١٩٦٧/٧/١٤ ببيان أشار فيه إلى ان الولايات المتحدة ترى القدس الشرقية منطقة محتلة.تخضع لقانون الاحتلال العسكري ولا يجوز لإسرائيل أجراء أية تغييرات منها ودعى إلى فرض رقابة دولية على الأمكنة المقدسة[٨].

في ضوء كل ما تقدم نجد أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القدس يختلف ربما عن موقف أية دولة أخرى في العالم عن موقفها من القضية الفلسطينية ككل. فقد تراجعت المواقف الأمريكية حيال القدس من تأييد شامل للمدينة إلى تأييد تدويل الأمكنة المقدسة فقط وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ تمسك الموقف الأمريكي بوحدة المدينة تلبية لسياسة الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل باحتلالها للقسم الشرقي من المدينة.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي وتطورات حقبة (١٩٦٨-١٩٩١)

شهدت هذه المدة أحداث عديدة كانت ذا اثر كبير عل القضية الفلسطينية ومن ابرز هذه الأحداث تلك التي نجمت عن حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من احتلال إسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ثم اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل وما شكلته هذه الاتفاقية من خرق إسرائيلي لجبهة المواجهة العربية مرورا بالانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٦ وانتهت المرحلة بسقوط الاتحاد السوفيتي وانهياره وبروز نظام دولي جديد (أحادى القطبية) المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية.

فخلال عقدي الستينات والسبعينات نجد ان هناك تهميشا واضحا من السياسة الأمريكية للقضية الفلسطينية، فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام من خلال مبادرتها (السلمية) قبل سنة ١٩٧٣، على عدة مشاريع لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، تضمن في الوقت نفسه أمن إسرائيل وتتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فخلال السنوات الست (١٩٦٧-١٩٧٣) لم تعترف السياسة الرسمية الأمريكية في الشرق الأوسط، بأن الفلسطينيين عنصر أساسي في مبادرتها من اجل تسوية سلمية. وظلت القضية الفلسطينية تعالج في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها مشكلة لاجئين[٩].

---

[8] د. . ياسين محمد حمد . الموقف الأمريكي من القدس. ورقة تقدم الى وقائع المؤتمر السنوي لمركز الدراسات الفلسطينية بمناسبة يوم القدس ٢٠٠٥. ص٣٥.

[9] نصير عاروري- الولايات المتحدة – القدس مجلة صوت الوطن . تموز ١٩٩٠، العدد ١١،ص١٦

وبعد تصاعد المقاومة الفلسطينية وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥ وبدأت تأخذ بعدا عالميا بعد بعدها العربي حتى اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول /١٩٦٩ القرار رقم ٢٥٣٥ والذي يعد اول قرار نشير فيه الجمعية الى الشعب الفلسطيني وتصف حقوقه بانها غير قابلة للتصرف، وهو أيضا أول قرار تعترف فيه الجمعية بان مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها وعن رفضها قرارات الأمم المتحدة. وعليه كان القرار رقم ٢٦٤٩ في ١٩٧٠/١١/٣٠ الذي شجبت فيه إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أكدت فيه لاول مرة شرعية كفاحه لاسترداد هذا الحق بأية وسيلة واعترفت بحقه في انه يتسلم جميع المساعدات في هذا الشأن وقد أحجمت الولايات الأمريكية عن الاعتراف بهذا القرار الذي شجب إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[١٠].

وجاء عام ١٩٧٣ ليشهد تطور أخر لصالح القضية الفلسطينية بعد ان قررت الجمعية العامة للامم المتحدة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية. وقد أخفقت الولايات المتحدة في محاولتها منع منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة بصفتها مراقب في مجلس[١١].

كما صوتت الولايات المتحدة ضد خطة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٦/١١/٢٤ لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن وقطاع غزة وتدعو هذه الخطة إلى انسحاب إسرائيل في موعد أقصاه حزيران ١٩٧٧[١٢].

ومع مجيء الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (١٩٦٨-١٩٧٤) الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية قدم مشروع لحل قضية الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٨ تضمن لنقاط عديدة لعل من أهمها كان إعطاء الأردن بموجبه طريقا برية الى غزة ، يمر بالقدس، الخليل، بئر السبع، غزة ويكون تحت السيادة الأردنية الكاملة، تعيد إسرائيل القدس العربية القديمة الى الأردن مع وضع الأمكنة المقدسة كلها تحت سلطة دينية مشتركة، مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها او تعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى[١٣].

---

[١٠] صالح جواد الكاظم . دولة فلسطين في الامم المتحدة (١٩٤٧-١٩٨٨) شؤون عربية (القاهرة. العدد ٦٤ كانون الاول. ١٩٩٠. ص٦٨-٧١.

[١١] توماس ماليس. تحليل لقرارات الامم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من وجهة نظر القانون الدولي . نيويورك . الامم المتحدة . ١٩٧٩.ص٧٠-٧٣.

[١٢] فلسطين واعلان الدولة وقرارات الامم المتحدة . تونس. وكالة الأنباء الفلسطينية . ط١,١٩٨٩.ص١٠٦-١١٠.

[١٣] منير الهور. طارق الموسى. مصدر سبق ذكره.ص ١١٥.

وكان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة نيكسون ولـ روجرز قد طرح في التاسع من كانون الأول ١٩٦٩ مقترحات لتسوية الصراع العربي-إسرائيلي حملت اسمه وتضمنت بنودا أساسية[١٤]:

أولا: إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الاتفاق عليها من خلال مفاوضات.

ثانيا: تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الدينية لجميع السكان ومصالح أصحاب الديانات الثلاثة من قبل أدارتها كمدينة موحدة وتم التأكيد في مبادرة روجرز على ميدانين:

١. بقاء القدس موحدة.

٢. تسوية مشكلة القدس من خلال مفاوضات بين الطرف العربي والإسرائيلي وهو مبدأ جديد ، يهد
الى إسقاط أي دور للأمم المتحدة. وفكرة تدويل المدينة او الأماكن المقدسة.

وادخلت المبادرة المذكورة تغييرات على الموقف الأمريكي تمثلت في:

١. عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم نقل السفارة الأمريكية اليها

٢. عدم الإشارة الى العناصر الواردة في بيان جولدبيرج.

كان الأمر الخطير في هذا المشروع يتمثل في انه استطاع ان يحقق جزء من أهدافه عندما اخترقت الصف العربي ووافقت عليه بعض الدول العربية وكانت النتائج قاسية للغاية على الواقع العربي واخطر ما في مشروع القرار ربطه قضية القدس بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالضرورة خاصة بعد اختلاف الأطراف حول تفسير القرار حيث يلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية، حرصت منذ عام ١٩٦٩ على تقليص دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين والصراع العربي-الاسرائيلي وتدخلت الولايات المتحدة بنفسها في هذا المجال.

وخلال حقبة ١٩٧٠-١٩٧١ بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر القدس منطقة محتلة حيث أكد ذلك جورج بوش حينما كان سفير الولايات المتحدة في المنظمة الدولية عام ١٩٧١، لكن الأمر لم يستمر طويلا فقد حدث تطور مهم اثر سلبا على القضية الفلسطينية إلا وهو زيارة السادات لإسرائيل وما نتج عنها من اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والتي بدورها زادت الموقف العربي تفككا وضعفا إزاء القضية الفلسطينية مقابل ذلك تعزز التشدد الاسرائيلي اكثر مما مضى، ولم تحل قضية القدس في مفاوضات كامب ديفيد بين السادات-بيغن، ورأى الأمريكيون ضرورة البحث عن

---

[14] طارق الموسى. مصدر سابق ذكره.ص ١١٥-١١٦. انظر ايضا:
William Baur Quandt, Decade of Decisions: American policy toward The Arab-Israeli Conflict , 1967-1976(Berklelyca: University of California press 1977) p1-10

ومعالجتها في مفاوضات لاحقة وبطبيعة الحال انحاز الموقف الأمريكي إلى جانب المفاوض الاسرائيلي خلال مفاوضات كامب ديفيد، هذا مع التأكيد بأن إدارة كارتر اتصفت بالثبات بالنسبة لقضية القدس شأنها في ذلك شأن الإدارات الأمريكية السابقة منذ حرب ١٩٦٧ والتي تميز موقفها بـ[١٥]:

١. ضرورة بقاء المدينة موحدة برغم إعلان التزام هذه الحكومة ببيان جولد بيرج الذي لا ينص على وجوب بقاء المدينة موحدة ويطرح فكرة فرض رقابة دولية على الأمكنة المقدسة.
٢. ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع السكان بغض النظر عن طوائفهم.
٣. فصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة والتعامل معها على نحو منفصل.

ومع ارتقاء رونالد ريغان سدة الحكم في الولايات المتحدة (١٩٨٠-١٩٨٨) توضح الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل وقضية القدس، فقد أدلى ريغان بتصريحات واصدر عدة بيانات في مناسبات عديدة اعتبر من خلالها القدس عاصمة دولة إسرائيل، وانه يجب ان تبقى دائما تحت السيادة الإسرائيلية. وذهبت إدارته إلى ابعد من ذلك، حيث سعت إلى تدعيم علاقتها مع حليفتها إسرائيل بشكل أوثق.

وجاء توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليصب في وضرب عصب الاستراتيجية الأمريكية إزاء الصراع-الاسرائيلي. فكان الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ المقاومة الفلسطينية هناك ، ثم جاء مشروع (ريغان) يوم خروج الدفعة الأولى من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت مستهدفا جني ثمار العدوان وشق المخرج لمشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، واحياء اتفاقات كامب ديفيد على الصعيد العربي[١٦].

كانت السياسة الأمريكية آنذاك هي بداية لسياسة المحافظين الجدد في رسم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والتي تعتبر إسرائيل عنصر مهم وأساسي في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهذا ما يفسر لنا الانحياز الأمريكي لإسرائيل والذي بدى واضحا من خلال سلوك الرئيس ريغان إزاء الصراع العربي الاسرائيلي وهذا ما ظهر خلال خطابه بتاريخ ١٩٨٢/٩/٥ خلال معارضته إقامة الدولة الفلسطينية

---

[١٥] انتصار خليل الشنطي. الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الفلسطينية، مجلة صامد، العدد ١٢٩-
[١٦] انظر ايضا : فواز جرجس ، السياسة الامريكية تجاه العربي- كيف تصنع ومن يصنعها؟ ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط كانون الثاني ٢٠٠٢. ص٤١.
[١٧] عبدة الا سدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية ، صامد الاقتصادي، العدد ١٠١، تموز -آب-أيلول ١٩٩٥، ص٧٤,٢

اذ قال ((لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة))[١٧] أكد على وجوب ان تبقى القدس غير مجزأة وان الوضع النهائي يجب ان يقرر عن طريق المفاوضات صاحبة طلب من إسرائيل بتجميد الاستيطان باعتباره لايفي بالغرض الأمني. فالولايات المتحدة ملتزمة بحماية إسرائيل فالمشروع كصيغة سياسية جاء لتصفية القضية[١٨].

اما في عهد بوش الأب فقد شهد تطورات وأحداث مهمة قد تكون مختلفة بعض الشيء عن سابقتها ألا أنها لم تكن منصفة او إيجابية للفلسطينيين. إذ بدئها الرئيس بوش بإرسال رسالة في ١٩٩٠/٣/٣١ الى رئيس بلدية القدس اليهودي تيدي كوليك جاء فيها (يجب ان تقسم القدس ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتلك سياستي)[١٩]. ووفق ذلك جاء اعتراض بوش الاب على الطلب الذي تقدمت إسرائيل الذي تضمن منحها قروض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للسكان المهاجرين السوفيت في أوائل عام ١٩٩٠ أكد بوش على ان الاعتراض يشمل القدس الشرقية واعتبرها ارض محتلة.

ومن جهة أخرى تقدم السيناتور الأمريكي (دانيال باتريك مونيهان) وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في خطوة تصعيدية بمشروع قرار يدعوا الكونغرس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[٢٠] وقد اصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩٩٠/٣/٢٢ قرارا نص على ((بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مع حفظ حقوق الآخرين)) وفي ١٩٩٠/٣/٢٢ اصدر الكونغرس الأمريكي قرارا مماثلا للقرار المذكور.

لقد وافقت الإدارة الأمريكية على صرف قروض الإسكان البالغة (٤٠٠) مليون دولار عبر رسالة وزير خارجية إسرائيل أكد فيها بأن إسرائيل ستستخدم قروض الإسكان في مناطق تحت إدارة إسرائيل قبل حرب عام ١٩٦٧ مما دفع الى السطح تباينا ملموسا في وجهات النظر بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل وقد حصر التباين اصلا على خلفية رفض الحكومة الإسرائيلية الرد بالإيجاب على مبادرة وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر. ثم اخذ هذا التباين مسارات عدة أكد كلا الطرفين عبرها بعض الثوابت السياسية ومن ثم ندد علنا بمواقف الآخر[٢١].

---

17 الصدر السابق . ص٧٤

18 عبدة الاسدي، مصدر سبق ذكره ،ص٨٤.

19 لمصدر نفسه ص١٥٨.

20 صلاح عبد الله، حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية ، مجلة شؤون فلسطينية، ع٢٠٩اب،،١٩٩٠-ص٩١.

21 انتصار الشنطي ،مصدر سبق ذكره.ص١٨٢

وبتسلم اسحق شامير رئاسة الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٩٠ . دخلت مسيرة السلام في الشرق الأوسط نوع من الجمود السياسي. وانتهجت الحكومة الاسرائيلي لعبة شد الحبل في تعاملها مع الإدارة الأمريكية إزاء بعض القضايا ذات العلاقة بمواقفها من أزمة الشرق الأوسط. وفي مقدمتها قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة بعد ان رفع شامير شعار (السلام مقابل السلام) متجاوزا شعار (الأرض مقابل السلام) الذي رفعته الحكومات العربية وأيدته الإدارة الأمريكية ، حينذاك وتماشيا مع تلك التوجهات الإسرائيلية أجرت الحكومة الإسرائيلية عملية تكثيف للاستيطان اليهودي وتشييد بعض الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأمريكية لها بصورة علنية للمرة الأولى للإعلان بوضوح على إنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، كما تجاهلت تصريح الرئيس الأمريكي بصدد استمرار إدارته في موقفها من موضوع القدس. القائل بان موضعها النهائي يتقرر فقط في مفاوضات مستقبلية[٢٢] .

وفي إطار الحديث عن أسباب التوتر في العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية قال وزير الخارجية الاسرائيلي. حينذاك موشي ارنز ((ان أسباب التوتر تعود الى عدم قدرة واشنطن على استيعاب تسارع الأحداث الأخيرة في إسرائيل))[٢٣] وفي ضوء ذلك قرر الكنيست الاسرائيلي من جهتها مجددا بان القدس الموحدة الكاملة. ذات السيادة هي عاصمة دولة إسرائيل. ونوابها لن يشتركوا في اية معارضات حول سلامتها وسيادة إسرائيل عليها. أما الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر فقد قال في معرض تعليقه على قرار الكونغرس ان موقف الإدارة الأمريكية من مدينة القدس معروف وليس ثمة تبدل في هذه السياسة.

ولكن موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس كان اكثر وضوحا حينما عرض موضوع الاستيطان على مجلس الأمن الدولي اذ تحول موقفها الى داعم إسرائيل دون تردد. بعد ان استخدمت الولايات المتحدة ((الفيتو)) في ايار ١٩٩٠ لإسقاط مشروع قرار مجلس الأمن والذي يعتبر المستوطنات في ألا راضي المحتلة بما فيها القدس غير شرعية. وهذا ما يفسر تراجع الرئيس بوش عن شروطه لاعطاء قروض بقيمة عشرة مليارات دولار لإسرائيل إذ بموافقته في آب عام ١٩٩٢ حصلت إسرائيل بذلك على الضوء الأخضر لمزيد من الاستيطان في ضواحي القدس أراضي القرى العربية المجاورة لها بعد ان تغاضت إدارة بوش عن الموضوع الشائك نشاطات البنك اليهودي في القدس الشرقية واكتفت هذه الإدارة بتعهد لفظي، قطعه اسحق رابين على نفسه في آيار ١٩٩٩٢ بوقف الاستيطان في الضفة الغربية ولكن

---

[٢٢] المصدر السابق نفسه، ص ١٨٤

[٢٣] انتصار الشنطي ، مصدر سبق ذكره. ص١٨٣

هذا الشيء لم يحصل[٢٤] والواقع إن سياسة بوش لم تختلف كثيرا عن سابقاتها في دعم إسرائيل ماديا ومعنويا، هذا الدعم الذي تم من خلاله تهويد مدينة القدس برغم الاعتراضات العلنية لها ألان واقع الحال يشير عكس ذلك فالآمال التي كانت تبنى على المستوطنات للمهاجرين وغيرهم هي أموال أمريكية بالدرجة الأساس إلى جانب الدعم الذي قدمته هذه الإدارة لهجرة العديد من يهود الاتحاد السوفيتي السابق وتوطينهم في القدس الشرقية والتي كانت توصف من قبل الإدارات الأمريكية على إنها محتلة.

في ضوء كل ما تقدم نجد انه لايمكن لاي مفاوض فلسطيني ان يضع ثقته بالجانب الأمريكي كونه طرف غير محايد، وهذا ما ثبتته الوقائع طيلة مدة الصراع العربي- الاسرائيلي التي أشرنا إليها.

المبحث الثالث

الموقف الأمريكي وتطورات حقبة (١٩٩١-٢٠٠٣)

تعد هذه المرحلة المحصورة بين ١٩٩١-٢٠٠٣ من أهم المراحل نظرا لما شهدته من انطلاق للعملية السلمية، ففي تشرين الثاني ١٩٩١ حضر الفلسطينيون مؤتمر مدريد كجزء من الوفد الأردني. وقد حدث ذلك بعد رسائل الطمأنينة التي بعثها الأمريكان للفلسطينيين بخصوص القدس اذ لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بضم القدس الشرقية من قبل الإسرائيليين، وكذلك حدود بلدية القدس الجديدة وان موقف الإدارة الأمريكية هو انه من حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية، وبأن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخاب الحق في التصويت في انتخاب سلطة الحكم الذاتي الانتقالية، وإضافة إلى المواقف المتضمنة في رسالة التنظيمات المذكورة، فقد تضمنت عدة أمور أخرى منها:

١. أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال المفاوضات تجنبت البحث في موضوع القدس طيلة الفترة الانتقالية، فيما يعني تأجيل القضية المزيد من سياسات الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل على المدينة المحتلة.
٢. أنها إشارات إلى مطالب الفلسطينيين بالنسبة للقدس الشرقية فقط مع ان القدس بشطريها موضوع مطروح في الأصل، للنقاش، بحسب القرارات الشرعية.
٣. كما أنها لم تتضمن أية إشارة لمرجعية قضية القدس عند التفاوض، والمتمثلة قرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بالقضية، منذ عام ١٩٤٧. باستثناء القرار ٢٤٢، ناهيك عن الحقوق التاريخية العربية الفلسطينية. وفي هذا السياق سنتطرق لموقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من قضية القدس.

---

[24] صبيح بشير عذاب، القدس والمشاريع الدولية، لمحات من التاريخ، مركز الدراسات الفلسطينية بغداد ٢٠٠٥،ص٣٥.

أولا: موقف إدارة كلينتون من قضية القدس:

وصل بيل كلينتون الى البيت الأبيض عام ١٩٩٣ بعد حملة انتخابية تضمنت إشارات واضحة على ان القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل. وانتقد سلفه الرئيس جورج بوش الأب حيث ربط ضمانات القروض بضرورة تجميد الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وبعد فوزه بالرئاسة تركزت تصريحات كلينتون حول ضرورة البت في قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي الوقت نفسه لم تعلق ادارة كلينتون اي موقف ازاء ضرورة وقف الاستيطان الاسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩ استخدمت الإدارات الأمريكية بما فيها ادراة كلينتون اكثر من مدة حق النقض (الفيتو)، استصدر قرارات تدين الزحف الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس[٢٥].

ثانيا: اتفاقية اوسلو–وقضية القدس:

تحت وطأة وكثافة الضغوط الممارسة على الجانب الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الامريكية كان توقيع اتفاق ((إعلان المبادئ)) في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ ومنذ توقيع مسودة هذا الاتفاق ((توقيعا أوليا)) تم تأجيل البحث في القضايا المهمة الى المرحلة النهائية من المفاوضات حيث قبل المفاوضون الفلسطينيون إرجاء البحث في القضايا المصيرية (القدس، الاستيطان، اللاجئين) وهي من الركائز الأساسية في القضية الفلسطينية وفي تحقيق سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة الى المرحلة لاحقة.

كما هو الحال في الاتفاقات التي سبقتها فلم يحصل الفلسطينيون على ما وعودوا فيه من إمكانية حل بعض القضايا المصيرية بالنسبة للقضية الفلسطينية، اذ اكد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون على معارضته للدولة الفلسطينية فقد جاء على لسان مستشاره للأمن القومي صامويل بيرغر ان الرئيس الأمريكي قال له: ((أنا ضد إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد وضد الأعمال المنفردة التي قد تبدل الحقائق على الأرض))[٢٦] وهذا ما زاد الممارسات الإسرائيلية في الاستيطان والتهجير وخصوصا في مدينة القدس.

---

[25] Kaufman,The Arab Middle East and The United States: Inter-Arab Rivalry and Super Power Diplomacy ,new york: Twayne Publishers, 1996.p.134

انظر ايضا :جمال البابا، ارض والمستوطنات والقدس في افكار كلنتون، مجلة التخطيط الفلسطيني، السنة اولى العدد الاول، مارس ٢٠٠١، ص٦.

[26] صحيفة الحياة (لندن) بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥

خلال هذه الحقبة قام عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي بتقديم مشروع قانون عام ١٩٩٥ يقضي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[٢٧].

وانسجاما مع توجه الكونغرس ودعما للتوجهات الإسرائيلية في مدينة القدس لجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل وافقت إدارة كلينتون بنقل سفارتها من تل أبيب الى القدس المحتلة شرط ان لا يكون ذلك قبل عام ١٩٩٩. بحيث يرتبط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ويعد هذا القرار الأخطر والاهم في مسيرة قضية القدس ليس فقط من اعتراف صريح بشرعية امتلاك الإسرائيليون للقدس كعاصمة لهم إضافة الى ان هذا القرار اذ ما نفذ سوف يفتح الطريق إمام باقي الدول لنقل سفارتها الى القدس وهذا ما يعني ضياع المدينة وجعلها مدينة يهودية بعد ان صيغت بصيغة دولية.

اتفاقية كامب ديفيد الثانية ١٩٩٨ والقدس ١٩٩٨

تطلع الفلسطينيون الى مفاوضات الوضع النهائي. بأمل ان يتحقق انسحاب إسرائيل الكامل وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وان يتمكنوا من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

ولكنهم جوبهوا بإصرار إسرائيلي على استمرار بقاء السيادة الإسرائيلية على القدس. وعدم عودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح بلا سيادة حقيقية على حدود اي بلد عربي كما اصطدموا بالضغوط الأمريكية عليهم للقبول بجوهر الاقتراحات الإسرائيلية فخلال هذه المفاوضات حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بالمقايضة على حق العودة للاجئين مقابل اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية المزمع إعلانها في ٢٠٠٠/٩/١٣ مع تعويضات مالية تعطى لهم من المجتمع الدولي الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل لعدم قبول ياسر عرفات بهذه الشروط الأمريكية[٢٨].

وبعد هذه المفاوضات بقت القدس على حالها تحت سيطرة الإسرائيليين.

ثالثا: ادارة بوش الابن وقضية القدس:

عند وصول جورج بوش الابن الى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت شرارتها الأولى في ساحات الأقصى الشريف، وكان من المقدمات التي هيأت لشرارة الانتفاضة، الصدام

---

27 سلامة حجاوي، القدس في السياسات الأمريكية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني العدد (١)مارس ٢٠٠١، ص٦١.
انظر ايضا ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية ٢٠٠٠، ص١١٤.

28 انتصار خليل الشطي، مصدر سبق ذكره،ص٥١.

الأمريكية والإسرائيلية على المفاوض الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي استمرت لأسابيع ، حيث رفض الوفد الفلسطيني التنازل عن القدس الشرقية. واعتبار بعض توسعاتها. عاصمة للدولة المنشودة على كامل مساحة الضفة وقطاع غزة والبالغة نحو ستة الاف كيلومتر مربعا. وتبعا لاشتداد وطأة المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والانتفاضة، والخسائر الإسرائيلية من جراء المقاومة المسلحة والضرب في العمق الاسرائيلي. اضطرت إدارة بوش الابن أر سال مبعوثها الى منطقة الشرق الأوسط، وذلك من اجل الضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط الإسرائيلية واضعافه وإجهاض الانتفاضة التي رفعت شعارات الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية بعد طرد المستوطنين البالغ عددهم نحو (٢٠٠) ألف مستوطنا إضافة الى نحو (١٨٠) الف في عشرة أحياء استيطانية تحيط بالقدس من كافة الاتجاهات[٢٩].

والملاحظ ان إدارة بوش الابن ركزت-على الجانب الأمني عبر إرسال رئيس جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) الى المنطقة، لاقامة اتفاقات أمنية إسرائيلية-فلسطينية وتأجيل التفاوض الى وقت آخر بعد إجهاض الانتفاضة وفرض الأمر الواقع الاسرائيلي وهذا ما يؤكد وهذا ما يؤكد أن إدارة بوش الجديدة تابعت نفس سياسات سابقاتها الإدارات الأمريكية ازاء قضية القدس وغيرها من ملفات القضايا الجوهرية في إطار القضية الفلسطينية، حيث اتضح للمتابع لشؤون الشرق ألاوسط. ان المواقف الأمريكية بما فيها موقف إدارة بوش الابن منحازة الى جانب الموقف الاسرائيلي لغرض جعل القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨ و١٩٦٧، عاصمة أبدية لإسرائيل وتوج انحياز بوش الابن أدارته الى جانب إسرائيل بتوقيعه على قرار الكونغرس الأمريكي باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨ والمحتل عام ١٩٦٧ العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وذلك في ٢٠٠٢/٩/٣٠ ولابد من الإشارة الى الدور الذي لعبه اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ورأس المال اليهودي المنظم في الولايات المتحدة الذي كان له بالغ الأثر في الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الفترة (١٩٤٨-٢٠٠٢) لاتخاذ مواقف الى جانب السياسات الإسرائيلية المتبعة في الاراضي الفلسطينية لفرض الامر الواقع الاستيطاني. هذا في وقت لم تظهر فيه ملامح لوبي عربي إسلامي بمقدوره الضغط على الإدارات الأمريكية ومؤسسات صناعة اتخاذ القرار في الولايات المتحدة خاصة الكونغرس بشقيه الشيوخ والنواب.

---

[29] منار الشاوي. مخططات ، الاستيطان الاسرائيلي في القدس، حتى عام ٢٠١٠. ، ورقة مقدمة الى مؤتمر يوم القدس ٢٠٠٥. مركز الدراسات الفلسطينية. ص٤٥.
انظر ايضا ، ملفات مكتب الاحصاء الفلسطينية في دمشق حول الاستيطان والقدس.

الخاتمة

من الملاحظ خلال دراسة الموقف الأمريكي من قضية القدس ان هذه القضية ينظر اليها في الولايات المتحدة الامريكية بعيون إسرائيلية نتيجة ما يتمتع به اللوبي اليهودي من تأثير واضح في صياغة القرارات بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص وهذا ما يفسر لنا ايضا سلوك الادارات الامريكية المتعاقبة في الانحياز الواضح للجانب الاسرائيلي ودفع عملية السلام المزمعة لصالح الإسرائيليين . فمن خلال ما تقدم يمكن ان نسجل بعض النقاط التالية بخصوص قضية القدس:

١. تتبوأ قضية القدس أهمية خاصة في إطار قضايا الوضع النهائي التي أحالها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون الى مفاوضات الوضع النهائي.
٢. لمدينة القدس أهمية في مخططات الاستيطان الاسرائيلي حيث له ابعاد سياسية لفرض الامر الواقع بهدف تهويد المدينة.
٣. رغم التباين أحيانا بين الإدارات الأمريكية ازاء قضية القدس فان المواقف بمجملها تنسجم مع التصورات والتوجهات الإسرائيلية.
٤. يتضح موقف الادارات الامريكية من قضية القدس وغيرها من القضايا الشائكة من خلال مساعدات المقدمة لإسرائيل والتي بلغت ٨٠ مليار دولار خلال مدة (١٩٥١-٢٠٠١).
٥. نتيجة للدعم المادي والمعنوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل باتت المخططات الصهيونية جاهزة لتهويد القدس بحلول عام (٢٠١٠).
٦. رغم دخول العرب المفاوضات وعملية السلام منذ عام ١٩٩١ في مدريد الا اننا نرى ان النشاط الاستيطاني الصهيوني لم يتوقف خصوصا في منطقة القدس اذ تعد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الحديثة مدينة القدس بشطريها المحتلين عام (١٩٤٨ و١٩٦٧) عاصمة أبدية للدولة الاسرائيلي، متجاوزة بذلك قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر القدس أراضي محتلة.

وبذلك نرى ضرورة دعم الفلسطينيون ماديا وسياسيا للبقاء في أراضيهم داخل مدينة القدس وحولها لكي لا يتسنى لإسرائيل تنفيذ مخططاتها في تهويد المدينة بالكامل. كما نرى ان تأخذ قضية القدس بعدا عربيا وإسلاميا داخل اروقة الأمم المتحدة، وعدم جعلها قضية فلسطينية فقط دون اختزال الصراع العربي الاسرائيلي على قضية القدس فقط بل جعل القضية منطلقا للقضية الاشمل والاعدل وهي قضية حقوق الشعب الفلسطيني.